

بساتين النخيل في البصرة .. أولى ضحايا الحروب والأخيرة في قائمة التعويض

البصرة - اثير العبادي 5/6/2010

تعد البصرة ولوقت ليس ببعيد من أهم المدن المصدرة للتمور لكثرة نخيلها التي تقدرها الإحصاءات بثلاثين مليون نخلة مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلا إن أسباباً عدة أسهمت في تراجع هذا النوع من الأشجار وأخرجت البصرة من قائمة المصدرين لأنواع التمور المختلفة والتميزة بطيب مذاقها وجودة أنواعها ، وللنخيل مكانة خاصة في نفوس البصريين فضلاً عن الغابات المنتشرة في مختلف مناطق المدينة لا يكاد بيت من بيوت البصرة تخلو حديقته من النخيل فهذه الشجرة التي لا يستغى عن أي جزء من مكوناتها كالسعف والألياف وغيرها لكونها تدخل في الصناعات اليدوية والشعبية ورغم هذه الأهمية لهذا النوع من الأشجار إلإن أموراً قاهرة أدت إلى تراجع زراعة النخيل في مدينة البصرة ..

حصاد الحروب

الحاج منذر شري (صاحب بستان) حيث قال : إن التراجع في أعداد النخيل في البصرة بدأ مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي وبالتحديد بعد أن أصبحت البصرة جبهة للقتال أبان الحرب العراقية الإيرانية فقد حصدت القنابل عدداً كبيراً من هذه الأشجار وذبحت رؤوس المئات من نخيل البصرة فضلاً عن قيام الجيش آنذاك بتجريف مساحات واسعة من البساتين لتسهيل مرور القطعات العسكرية وإِشاء الثكنات والسواتر وشمل التجريف مناطق زراعية عدة إبتداءً من الفاو الى أبي الخصيب والجهة الشرقية لشط العرب .. وتوالى الأزمات فكانت للحروب الأخرى دورها أيضاً كون الأسلحة المستخدمة فيها سببت تلوثاً بيئياً أسهم بشكل فاعل في تراجع الزراعة من بينها النخيل أما الحصار الإقتصادي على العراق مطلع التسعينيات فقد كانت تأثيراته واضحة فبعد تدهور الوضع الإقتصادي أصبح العمل في الزراعة لا يسد رمق العيش مما إضطر الفلاحون من أصحاب الخبرة ترك الزراعة واللجوء إلى مهن أخرى فمنهم من أصبح سائق سيارة أجرة والآخر عامل بناء أو (عرضحالي) حتى .. واليوم نعيش نفس المأساة فبدلاً من أن يكون هناك تغييرات إيجابية إصطدمنا بمشكلة ملوحة المياه لتكون سبباً جديداً يضاف إلى أسباب تدهور واقع زراعة النخيل في البصرة .

فلاحون حولوا بساتينهم إلى مناطق سكنية

أما الحاج محمد سعيد شناوة (فلاح) فيقول : ان كثيراً من بساتين النخيل تم تجريفها من قبل مالكيها ليقوموا ببيعها بعد تقسيمها إلى أرض سكنية وهذا خلاف للقانون الذي ينص على أنه لا يسمح ببناء أكثر من دار سكن في البستان الواحد ، إلا ان عدم تطبيق القانون ومتابعة الجهات المختصة سمح لبعض أصحاب

البساتين أن يحولوا المناطق الزراعية إلى مناطق سكنية وبالتالي فهو هدر للثروة الزراعية. ويضيف : ان عدم كرى الأنهار من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الزراعة بشكل عام والنخيل بشكل خاص كون المزروعات تحتاج إلى السقي باستمرار ولكن هناك بعض المعوقات التي تعيق عملية الكرى كالمتجاوزين الذين شيّدوا دوراً ومحال تجارية على حافة الأنهر ، ولم يكتفوا بذلك فراحوا يرمون بالقمامة والمخلفات في مجرى النهر مما أدى إلى طمره بالكامل .

غياب الدعم الحكومي

الفلاح (سبتي) بادر بعبارة "ماذا أقول .. دع النخلة تتحدث عن نفسها" وأردف قائلاً : إن أغلب ما زرعت من نخيل أصابه الضرر اليوم فتكاد لا تخلو نخلة في بستانني من الحميرة والكاثورة (وهي دودة تصيب النخيل) بالإضافة إلى الدوباس وغيرها من الأمراض الأخرى وإن غياب الدعم الحكومي أثر بشكل أو بآخر على كافة المزروعات ومن بينها النخيل فالفلاح لا يملك القدرة على شراء المبيدات والسماذ والمستلزمات الأخرى من السوق المحلية كونها باهظة الثمن في الوقت الذي لم تسهم الجهات المعنية بتجهيزها للفلاح وبأسعار مدعومة كما إن عدم متابعتها وإدامتها لمشروع توزيع فساتل النخيل على الفلاحين لغرسها أدى إلى هلاك معظم هذه الفساتل . ويضيف : إن زراعة النخيل يحتاج إلى بذل الكثير من الجهد والمال لا سيما وإن أجور اليد العاملة أصبحت باهظة الثمن وإن المردود المادي للثمار لا يسد ما ينفقه الفلاح خلال فترة رعايته وإدامته لبستانه .

مبادرة حكومية

وكيل مدير عام زراعة البصرة المهندس الزراعي سامي بدر يقول : هناك خطة زراعية تم إطلاقها من قبل الحكومة العراقية وهي تشمل بساتين النخيل وتكون على شكل قروض مالية وتمنح هذه القروض بواقع مليوني دينار للدوم الواحد للبساتين التي هي بحاجة إلى تطوير أو إدامة ، وكان من المقرر أن تمنح أيضاً للفلاحين الراغبين بإنشاء بساتين جديدة وتقدر قيمة القرض حسب الجدوى الاقتصادية للبستان إلا إن الأمر تعذر بسبب ورود شرط وجود (إجازة بستان) وهذا غير معمول به مسبقاً كون البساتين والأراضي الزراعية تسجل ك (طابو زراعي) ولا يمتلك أي فلاح إجازة تحت عنوان (إجازة بستان) لذا خاطبنا وزارة الزراعة لإيضاح الأمر وشمول إنشاء البساتين الجديدة بالقروض ، كما وهناك قروض تشغيلية (إستثمارية) مثل مكبس التمور وإكثار النخيل بطريقة الزراعة النسيجية ، وأضاف : أما بخصوص ملوحة المياه فهي لم تؤثر بشكل كبير على النخيل كون هذا النوع من الأشجار يكون ذا قدرة على التحمل والتكيف مع الأجواء المحيطة به إلا إن التأثير كان في الإنتاج بل إن النخيل في قضاء الفاو لم تثمر هذا الموسم ، أما في حال إستمرار الملوحة وعدم معالجتها فإنها ستهدد الفساتل التي تم غرسها قبل عام أو عامين ، أما كرى الأنهار فهذه مهمة الموارد المائية وهي الجهة المسؤولة عن ذلك ولكن بالتنسيق مع مديرية الزراعة . إن النهوض

بواقع زراعة النخيل في البصرة يتطلب الكثير من المهام منها أن يشرع قانون يمنع تجريف بساتين النخيل وإن تلتزم الجهات التنفيذية بتطبيق هذا القانون ومحاسبة المخالفين ، بالإضافة الى تجهيز الفلاحين بأجهزة ومستلزمات حديثة لرعاية النخيل بطريقة (المكننة الحديثة) فضلاً عن زيادة مبالغ السلف المخصصة لبساتين النخيل وتقديم إرشادات وتوعية للفلاحين .

تقنيات حديثة للنهوض بواقع النخيل

أما المهندس الزراعي عبد العظيم عبد الكريم مدير قسم النخيل في مديرية زراعة البصرة فقال : تم إنشاء أربع محطات للنخيل في محافظة البصرة باستخدام التقنيات الحديثة ليكون لها الدور في زراعة النخيل وتوزيع الفسائل على المزارعين وتحتوي على مشتل للفسائل التي يتم قلعها وتوزيعها على المزارعين وتحتوي كل محطة على بستان نخيل (أمهات) لتوفير الفسائل الجديدة ومن ثم نقلها إلى المشتل ، كما إن هناك مشروع تسويق التمور الإرشادي وهو ضمن الخطة الإستثمارية ويقوم بتوجيه الإرشادات لأصحاب النخيل والمكابس عن كيفية تصنيع وتسويق التمور بالطرق الحديثة ليتم تسويقها إلى السوق المحلية والعالمية ، بالإضافة إلى مشروع إنشاء مختبر الزراعة النسيجية في الهارثة وهو ضمن تخصيصات تنمية الأقاليم لعام 2010 ، ويضيف : لإحياء بساتين النخيل في البصرة تم توزيع فسائل من شجر النخيل على الفلاحين عام 2006 وبدعم من الدول المانحة وبالتعاون مع مجلس المحافظة ، أما عن دورنا في هذا المشروع فكان إشرافياً وفنياً لتحديد طريقة الزراعة وتوفير المياه اللازمة للري فضلاً عن مطابقتها للمواصفات ، ولكن للأسف لم تراعى من قبل المزارعين مما أدى إلى موت الكثير من هذه الفسائل التي كان من الممكن أن يكون لها دور في زيادة عدد النخيل في البصرة .

<http://aliveiniraq.wordpress.com/>